مجلة البحث العلمي في الآداب
(مجلة علمية محكمة)
(ISSN٢٣٥٦-٨٣٢١) (Print)
(ISSN٢٣٥٦-٨٣٣X) (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/

العلاقات السياسية المصرية الأردنية ١٩٥١ ـ١٩٥٤

صباح سمير حمزة

معيدة بقسم التاريخ – كلية البنات – جامعة عين شمس
SabahSamir.Hamza@Women.asu.edu.eg

ا.د | عايدة السيد سليم **ا.د | ماجدة محمد**

تاريخ استقبال البحث: ٢٠ ـ٧ـ٢٠٢٠
تاريخ قبول النشر: ٣ – ١٠ ـ٢٠٢٠

المستخلص:

يتناول هذا البحث طبيعة العلاقات السياسية المصرية الأردنية فى الفترة من ١٩٥١ـ ١٩٥٤، وهى فترة مهمة فى تاريخ البلدين شهدت أحداثًا سياسية كثيرة، أثرت فى مجرى الحوادث الداخلية وانعكست أصداؤها على العلاقات فيما بين مصر والأردن، ونتناول ذلك من خلال أربعة عناصر: الأول يدور حول موقف مصر من تولي الملك طلال الحكم بعد مقتل الملك عبدالله، وتطور الأحداث والعلاقات بين الجانبين، ويتناول العنصر الثاني عزل الملك طلال، وتولي الملك حسين الحكم، ويوضح موقف مصر من هذا العزل، أما العنصر الثالث فيتحدث عن الموقف الأردني من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر، وبالنسبة للعنصر الرابع فيتناول موقف الأردن من إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، واختيار محمد نجيب أول رئيس لمصر، وكذلك يوضح موقفها من أزمة مارس ١٩٥٤. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج كان أبرزها توضيح العلاقة السياسية بين البلدين التي اتسمت بالهدوء النسبي فى فترة البحث. وقد اتبع الباحث منهج البحث التاريخي التحليلي الذي يعتمد على تناول الأحداث وتحليلها ومقارنتها ببعضها.

الكلمات المفتاحية:
١. فاروق
٢. علاقات
٣. مجلس
٤. طلال
٥. الضمان

مقدمة:

شهدت العلاقات السياسة المصرية الأردنية بعدًا جديدًا بعد مقتل الملك عبدالله ١٩٥١، وتولي الملك طلال الحكم، وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر، والتي كان من أهم نتائجها تغيير نظام الحكم وتحوله من الملكية إلى الجمهورية، بينما نجد نظام الحكم فى الأردن لم يتغير بعد مقتل الملك عبدالله، واستمر النظام الملكي فيها، كما كان غياب الملك عبدالله عن الساحة العربية سبباً فى اتخاذ الأردن سياسة جديدة فى علاقاتها مع مصر وبعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية وسوريا، ونجد أن الدولتين (مصر والأردن) فى ذلك الوقت وقعا فى نفس المشكلة، وهى مشكلة وراثة العرش، ويمكن وصف العلاقات بين البلدين فى هذه المرحلة بالهدوء النسبي؛ حيث نجد أنه بتولي الملك طلال حكم الأردن اتخذ سياسة مغايرة لسياسة والده الملك عبدالله، الذى سعى لتحسين العلاقات المتوترة بين الأردن ومصر منذ عهد والده، كما حاول التقرب من المملكة العربية السعودية وسوريا.

وترجع أسباب اختيار الباحث لهذه الفترة الزمنية إلى أنها تعد مرحلة انتقالية فى العلاقة السياسية بين مصر والأردن؛ حيث يمكن وصف العلاقة بين البلدين قبل هذه الفترة موضع الدراسة بالعدائية فى معظم الأحيان، بينما نجدها فى فترة الدراسة تتسم بالهدوء النسبي؛ لانشغال الدولتين بشئونهما الداخلية، بينما نجد اختلافًا كبيرًا فى العلاقات بين البلدين بعد وصول جمال عبدالناصر لحكم مصر، وبزوغ نجمه فى السياسة العربية واختلافه الدائم مع الملك حسين، وظهور مشكلات جديدة واجهت الدولتين مثل الأحلاف العسكرية (حلف بغداد ١٩٥٥) والمشاريع الوحدوية (الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨، والاتحاد الهاشمي) وموقف كل من البلدين من المشكلة الفلسطينية والحروب العربية الإسرائيلية. ولقد استفاد الباحث من دراسة سابقة تناولت هذه الفترة بصورة سريعة، بينما حاول دراسة هذه المرحلة بصورة أكثر عمقا لتوضيح جوانبها، طبقا للمصادر المتنوعة.

أولا- الموقف المصري من تولي الملك طلال ثم عزله:

كان اغتيال الملك عبدالله فى ساحة المسجد الاقصى أثناء أدائه صلاة الجمعة يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١، إثر تعرضه لإطلاق نار على يد مصطفى شاكر عوشك من القدس، الذي يعرف عنه أنه ينتمي إلى فرقة التدمير التابعة لجيش الإنقاذ المقدس، كما أنه رافق بطل الثورة الفلسطينية عبدالقادر الحسيني وكان يحمل رتبة رقيب. (المصري،١٩٥١، ص ١).وكان بصحبة الملك عبدالله أثناء اغتياله الأمير حسين بن الأمير طلال، ولكنه نجا من الحادث بعد نشوب اشتباك مع المعتدي، وتم منع الأخبار عن طلال لمدة ثلاثة أيام(Day, ٢٠٠٤, p ٢). وبمقتل الملك عبدالله ظهرت مشكلة كبيرة بالنسبة لوراثة العرش، فالمعروف أن ولاية العهد كانت للأمير طلال منذ أصدر الملك عبدالله مرسومًا ملكيًّا بذلك فى ١٧ مارس ١٩٤٧، على الرغم من أن الأمير نايف كان أكثر طاعة ومودة لأبيه، ولكنه لم يكن يتمتع بسمعة طيبة فى حياته الخاصة، بينما نال الأمير طلال - الذي كان يهاجم الإنجليز - سمعة طيبة، إضافة إلى معاناته لظروفه الصحية.(حمزة، ١٩٩٩، ص ٧٧).

وبحثًا عن حل لهذه الإشكالية فقد قررت الحكومة الأردنية انتظار وصول سمو الأمير طلال من سويسرا، وتعيين الأمير نايف بشكل مؤقت وصيًّا على العرش، وكان هناك احتمالان بالنسبة للأمير طلال: أحدهما أن يعتلي العرش رغم ظروفه الصحية، والآخر أن يواصل علاجه تاركًا للوصي مهمة تصريف شئون البلاد (المصري، ١٩٥١، ص١).

وبالنسبة لموقف مصر من إعلان خبر مقتل الملك عبدالله فقد أمر الملك فاروق أحمد فراج طايع وزير مصر المفوض فى بغداد وعمان بأن ينوب عنه فى تقديم العزاء وتشييع الجنازة، كما أوفد علي رشيد باشا الأمين الأول فى ديوان الأمناء إلى مفوضية المملكة الأردنية،لإبلاغ عزاء جلالته في الملك عبدالله، وقام مصطفى النحاس رئيس الوزراء بإرسال برقية عزاء، كما سافر إلى الأردن محمد صلاح البيطار وزير خارجية مصر، لتقديم عزاء الحكومة المصرية إلى المفوضية الأردنية.(المصري، ١٩٥١، ص١-٢).

ومن ناحية أخرى قدم الرئيس الأمريكي هارى ترومان Harry treeman (١٩٤٥-١٩٥٣) تعازيه إلى الأمير طلال، كما أرسل وزير خارجيته برقية عزاء إلى رئيس وزراء الأردن، أعرب فيها عن مدى حزن بلاده .. بينما نجد الحكومة البريطانية قامت بتقديم العزاء إلى الأمير نايف، وهذا التصرف يدل على عدم رغبة بريطانيا فى تولي الأمير طلال الحكم.(المصري، ١٩٥١، ص ٤)، وتفضيل الأمير نايف عليه لأنه أقل حدة فى التعامل معها وأكثر مرونة من طلال، كما أن السفير البريطاني المقيم فى عمان منذ ١٩٢٧ وهو السير كيركبرايد Kirkbride أجرى حديثًا مع الملك عبدالله فى ديسمبر ١٩٥٠ أشار فيه إلى عدم رغبته في أن يبقى الأمير طلال وليًا للعهد وخلفًا للملك عبدالله، وذلك لعدائه الواضح للسياسة البريطانية، وأن الأمير نايف أكثر طاعة فى تنفيذ هذه السياسة(Day, ٢٠٠٤, p ٢).

أصبحت منطقة القدس القديمة بعد مقتل الملك عبدالله أشبه بمعسكر حربي، فلا تنقطع الدوريات فى الشوارع والأزقة، والحراسة قوية والرقابة شديدة فى الطرق المتفرعة من القدس إلى بيت لحم والخليل وأريحا، ولا يستطيع أحد الخروج إلا بإذن من السلطات، كما مُنع التجول ليلا، وبقيت الحدود مغلقة وخطوط المواصلات والتليفونات تحت المراقبة الشديدة، كما أصدر رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى بيانًا ضد المتآمرين، قال فيه: إن الجيش الأردني على استعداد لسحق أي محاولة للقيام بأعمال إرهابية أو ثورية، واستغلال الظروف الحالية لأغراض سياسية خاصة.(المصري، ١٩٥١، ص ٤).

أعربت الدوائر البريطانية فى القاهرة عن مدى تخوفها من أن يؤدي مقتل الملك عبدالله، إلى تحسن فى علاقات الأردن بالدول العربية وخاصة مصر(حافظ، ٢٠٠٣، ص ١١٤-١١٥)؛ لأن عبدالله كان متعاونًا مع بريطانيا، وكان يرى استمرار المعارضة العربية للبريطانيين خطأ تكتيكيًا خطيرًا، كما كان يعتقد أن إصرار العرب على رفض الحديث مع اليهود لا يخدم أى غرض مفيد ويضر بالمصلحة العربية، ومن هنا وصف عبدالله فى كثير من الأحيان بأنه تابع للمصالح البريطانية(Salibi, ١٩٩٣, p ١٣٥) كما كان شديد التشاؤم بشأن مستقبل العالم العربي(F O, ١٠٢٣/١/٥٠). وبالفعل كانت هذه المخاوف البريطانية فى محلها؛ حيث قام رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى بزيارة الوزير المفوض المصري فى عمان، وكانت هذه الزيارة من أجل طمأنة الحكومة المصرية وتوضيح الاتجاهات السياسية الجديدة لعمّان، وأنها سوف تتفق مع سياسة جامعة الدول العربية (حافظ، ٢٠٠٣، ص ١١٤-١١٥).

أرسلت الحكومة الأردنية مذكرة إلى الحكومة المصرية، وجاء فيها اتهام صريح لأقارب المفتي أمين الحسيني وأنصاره باغتيال الملك عبدالله، كما طلبت الحكومة الأردنية من الحكومة المصرية وقف نشاط الحاج أمين الحسيني والدعاية ضد الأردن، وجاء فى المذكرة ما معناه: أن الحاج أمين الحسيني لاجئ سياسي، وعلى هذا الأساس لا يقوم بمزاولة أي عمل سياسي فى الدولة اللاجئ إليها، وذلك وفقا للتقاليد الدولية، وختمت المذكرة بالإشارة إلى أن المملكة الأردنية عضو فى جامعة الدول العربية، وتربطها بمصر أوثق الروابط، ولا شك فى أن مصر تحرص على عدم قيام أى لاجئ سياسي بعمل نشاط ضد الأردن، من شأنه الإساءة إلى العلاقات بين البلدين، كما ذكرت المذكرة وجوب وقف نشاط عبدالله

التل– قائد عسكرى أردنـي ومفكر إسلامي ١٩١٨-١٩٧٣. وقد أيدت حكومة العراق الأردن فيما ذكرته.(المصري، ١٩٥١، ص ٤).

وجاء رد الهيئة العربية العليا على الاتهامات الموجهة لها من الحكومة الأردنية، وأكدت أنه لا توجد علاقة بين القاتل والحاج أمين الحسيني، كما أن القاتل ليس له أى علاقة بالهيئة العربية العليا. وردًّا على المذكرة الأردنية رأت الحكومة المصرية أن نشاط أمين الحسيني وعبدالله التل لن يؤدي لإحداث تغيير كبير فى السياسة الأردنية، ففضلت هدوء نشاطهما ريثما تتضح الأمور (المصري، ١٩٥١، ص ١-٥).

وبعد أن هدأت الأوضاع الداخلية فى الأردن إثر مقتل الملك عبدالله، تولى الأمير طلال عرش المملكة الأردنية، ونودى به ملكا على البلاد، وقد حدث في عهده تحول واضح فى العلاقات الأردنية العربية؛ فقد تقرب إلى المملكة العربية السعودية، ثم إلى سوريا بعد أن كانت العلاقات بينهم أسوأ ما تكون، فنجد المملكة العربية السعودية ترحب بهذا التطور فى العلاقات؛ نكاية فى البيت الهاشمي العراقي، ولم يكن العسكريون السوريون أقل ترحيبًا بهذا التطور، وذلك بعد إزالة مخاوفهم من المملكة الأردنية، أما بالنسبة لمصر فقد قُوبل حكم الملك طلال بارتياح شديد، ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف سياسة الملك طلال عن سياسة والده الملك عبدالله فى علاقته ببريطانيا، وقد أدى التقارب الأردني السعودي السورى إلى فساد العلاقات بين الأردن والعراق. (دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٢، ميكروفيلم ١٠٧، F O: ٣٧١/٨٢٧٠٧).

قام الملك طلال بإرسال دعوات إلى ملوك ورؤساء الدول العربية بما فيهم مصر، يدعوهم لعقد مؤتمر عاجل، وذلك بعد دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد، لبحث قضية جلاء بريطانيا عن مصر وقضايا العرب المهمة مثل قضية فلسطين، بعدما فشلت لجنة التوفيق فى جعل اليهود يلتزمون بقرارات الأمم المتحدة، كما أن الأردن كانت تسعى جديًّا لإلغاء اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل، ويلاحظ فى هذه الفترة تقارب كبير بين الأردن وسوريا فى زيارة الزعيم السورى سلو والعقيد الشيشكلي إلى عمان، كما قام رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى بزيارة بيروت للوساطة بينها وبين سوريا لحل المشكلات الاقتصادية بينهما، وإيجاد تعاون اقتصادي بين الدول الثلاث. وجاء رد مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة على الاجتماع قريبا، لبحث القضايا المهمة التى تشغل الدول العربية، ومنها القضية المصرية وذلك لتنسيق سياسة دول الجامعة إزاء تأييد الخطوة الجديدة التى ستقوم بها مصر، بعد أن انتهت المحادثات الاستطلاعية بالفشل، والمعروف أن الحكومة المصرية قد أبدت رغبتها فى عرض قضيتها على مجلس الجامعة منذ شهر مارس ١٩٥٢، وذلك عند افتتاح الدورة الجديدة للمجلس وعقد اجتماع شكلي لحين انتهاء هذه المحادثات؛ أملاً فى الوصول إلى نتيجة فى حل النزاع المصري البريطاني، ولكن هذه المحادثات فشلت، ونتيجة لهذه التطورات الأخيرة فى القضية المصرية وبعض القضايا العربية الأخرى، وجد المجلس ضرورة الانعقاد بعد أن وضح مدى رغبة بريطانيا واستخدامها جميع الأساليب والطرق حتى تجعل مصر فى شبه عزلة سياسية، وذلك لإبعادها عن التكتلات الدولية التي يمكن أن تُظاهرها وتؤيدها فى مطالبها الوطنية.(المصري، ١٩٥٢، ص ١).

حينما دعت مصر الدول العربية لعقد اتفاقية الضمان الجماعي (الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) لم توافق عليها سوى سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية، وتم توقيع الاتفاقية بالإسكندرية فى يونية ١٩٥٠، بينما رفض الملك عبدالله التوقيع عليها حرصًا على مصالحه مع بريطانيا (جامعة الدول العربية، ١٩٥٢، ص ٤٤٨).ولتحقيق طموحات شخصية (Salibi, ١٩٩٣, p ١٣٥). بينما انتهج الملك طلال سياسة جديدة فى التقرب لمصر، فوافق على التوقيع على الاتفاقية فى ١٦ فبراير ١٩٥٢

ولكن وجود القيادة البريطانية على رأس الجيش العربي الأردني جعلت وزارة الخارجية المصرية ترسل مذكرة إلى وزارة الحربية بضرورة توخي الحذر فى اجتماعات اللجنة العسكرية الدائمة برؤساء أركان الجيوش العربية، وهى إحدى اللجان المشكلة بموجب الاتفاقية، وألا يتم الكشف عن المعلومات العسكرية المهمة أمام اللواء صدقي الجندي المندوب الأردني؛ حتى لا يقوم بإبلاغها للجنرال جلوب (Glubb ١٨٩٧-١٩٨٦)عقب عودته إلى عمان.(جامعة الدول العربية، ١٩٥٢، ص ٤٤٨).

وتنص هذه المعاهدة على تكوين هيئات من الأجهزة السياسية والعسكرية والاقتصادية الضرورية ومنها: مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه فى المادة السادسة من المعاهدة، المكون من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع الوطني فى الدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم، أما اللجنة العسكرية الدائمة التى نصت عليها المعاهدة فهى من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة، لمعاونة مجلس الدفاع المشترك فى اختصاصاته، والهيئة الاستشارية العسكرية المكونة من رؤساء أركان حرب جيوش الدول العربية بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة لتوجيهها فى جميع اختصاصاتها، وقد تقرر إنشاء هذه الهيئة الاستشارية العسكرية فى البروتوكول الإضافي فى المعاهدة.(جامعة الدول العربية، ١٩٥٢، ص ٤٤٩).

ولم يتم تفعيل ميثاق الضمان الجماعي إلا فى عام ١٩٥٣ نتيجة للأحداث الداخلية فى كل من مصر والأردن، وعادت من جديد حينما أوصت اللجنة السياسية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية، ضرورة تفعيل هذه الاتفاقية، وعلى جميع الهيئات التى تتكون منها الاتفاقية القيام بواجباتهم، وتم تكليف الأمانة العامة بدعوة هذه الهيئات للاجتماع(جامعة الدول العربية، ١٩٥٣، ص ٤٨٠).

هذا وقد اشتدت الخلافات بين الملك طلال والحكومة الأردنية، فقرر ترك العاصمة –عمان- والسفر إلى سويسرا فى مايو ١٩٥٢، وترجع أسباب هذه الخلافات إلى موقف الملك طلال من جلوب قائد الجيش الأردني، والاعتداءات اليهودية المستمرة على المناطق الأردنية، وعدم تنفيذه لأوامر الملك برد الاعتداءات بالمثل، وبدأت الأزمة تشتد بين الملك وحكومته حينما رفض مقابلة جلوب، كما رفض مقابلة بعض موظفى البلاط، ووجدت حكومة عمان نفسها أمام أمرين: إما الاستقالة، وإما سفر الملك للخارج .. ومن الأسباب التى أدت إلى تأزم الموقف بين الملك طلال وحكومته أيضًا رفضه تجديد الهدنة مع إسرائيل التى كانت تنتهى ٢ يونية ١٩٥٢، وإصراره على تنحية موظفين كبار فى البلاط الملكي، كما أنه هدد باستخدام سلطته الدستورية في إقالة الحكومة، وعندما رفض الملك طلال مقابلة توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء، قرر إرسال الطبيب السويسري الذي سبق وعالج الملك طلال، وكان هدف الحكومة من وراء ذلك الحصول على تقرير طبي يثبت أن الملك فى حاجة إلى راحة طويلة، لا يستطيع معها الاستمرار فى ممارسة شئون الحكم، ولكن الطبيب رفض ذلك، فقام الطبيب المعاون له بإبداء رأيه شفويًّا فقط، وحينما طالبت الحكومة من الملك طلال ضرورة السفر للراحة لم يوافق فى بداية الأمر، ولكن بعد ضغط السفير البريطاني فى عمّان عليه وافق على السفر برفقة عائلته إلى أوربا (المصري، ١٩٥٢، ص ١). كما أننا نجد أن مجلس الوزراء الأردني اتخذ قرارًا ضد الملك طلال فى حالة رفضه تلقي العلاج فى الخارج (F.O, ٣٧١/٩٨٩٠٠).

أرسل القائم بالأعمال بالنيابة محمد محفوظ من المفوضية الملكية المصرية بالأردن، خطابًا إلى محمود فوزى وزير الخارجية المصري (١٩٥٢- ١٩٦١) يعلمه أن الأمور تتطور كثيرًا فى الأردن، بعد سفر الملك طلال وأسرته إلى أوربا، والشائعات تنتشر عن حالته، حتى استدعى الأمر سفر كل من سعيد باشا المفتي، نائب رئيس مجلس الوزراء ومعالى سليمان طوقان وزير الحربية إلى باريس لمقابلة الملك، ثم عودتهما إلى عمان، وطلبا انعقاد مجلس الأمة والأعيان على هيئة مؤتمر خاص يوم ٣ يونية ١٩٥٣،

لعرض ما حدث فى مقابلة الملك؛ حيث حاول الاثنان إقناع الملك طلال إما بدخول المصحة فى سويسرا، أو التنازل عن العرش للأمير حسين، فلم يتمكنا من إقناعه(دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٢، ميكروفيلم ١٠٧).

كما قام الملك طلال بالاعتداء على الملكة زين زوجته اعتداءً جسديًّا فى مناسبتين على الأقل F O, (٣٧١/٩٨٩٠٠)، فقررت اللجوء إلى السفارة البريطانية فى باريس، وقد حاول الوزيران مع رجال المفوضية فى باريس إقناع جلالتها بالعودة، وقابلهما السفير البريطاني بامتعاض، ورفض ذهاب الملكة معهما، لرغبتها فى السفر إلى سويسرا، فقرر مجلس الأمة الأردني عدم صلاحية الملك طلال للحكم، وذلك باستخدام الوثائق الخاصة بحالته المرضية التى يمتلكها المجلس، وتأليف مجلس وصاية .. مع احتمالية أن يكون المرشح هو زيد سفير العراق بالأردن، وهو عم الملك غازي بن فيصل الأول بن الحسين ثاني ملوك العراق ١٩١٢-١٩٣٩، وذلك طبقًا لنص المادة ٢٨ من الدستور الأردني، ويرى القائم بالأعمال أن هذا الترشيح لن يلقى قبولاً من الحكومة أو أغلبية المجلسين، وقد قرر الأمير عبدالإله بن الملك علي بن الشريف الحسين ١٩١٣-١٩٥٨، السفر إلى الأردن للاطلاع على الأحوال الجارية بها.(دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٢، ميكروفيلم ١٠٧. F O, ٣٧١/٩٨٩٠٣).

ألحق القائم بالأعمال بالنيابة محمد محفوظ خطابًا آخر لوكيل وزارة الخارجية فى ٤ يونية ١٩٥٢ يخبره فيه بأن توفيق أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية شرح أمام مجلس الأعيان والأمة مدى تدهور الحالة الصحية للملك طلال، وأكد على ذلك بالوثائق والمستندات، وطلب من أعضاء المجلسين ضرورة الاطلاع على هذه الوثائق للموافقة على تعيين مجلس الوصاية بدلاً من مجلس النيابة الحالي الذي كان يرأسه، والذي هوجم بسبب جمعه بين السلطتين: رئيس الوزارة ونائب الملك، واستقر الأمر على ترشيح الأمير جميل ناصر شقيق جلالة الملكة زين؛ ليكون رئيسًا لمجلس الوصاية الذي أصبح مؤلفًا من الأمير المذكور، ورئيس مجلس الأمة والأعيان طبقًا للدستور، وسوف يستمر عمل مجلس الوصاية لمدة أحد عشر شهرًا لحين بلوغ الأمير حسين سن الرشد، فينظر فى حالة الملك، وعلى ضوء تلك الحالة يقرر المجلسان إما إنهاء هذه الوصاية مع عودة الملك طلال للحكم، أو إعلان تولية الأمير حسين ولي العهد ملكًا للأردن.(المصري، ١٩٥٢، ص ١).

ثانيًا- عزل الملك طلال وتولي الملك حسين الحكم:

قابلت كل من سوريا والسعودية نبأ سفر الملك طلال الى أوربا بقلق شديد، ورأتا أن فى ذلك إيذانًا بتغيير الأحوال وعودتها إلى ما كانت عليه فى عهد الملك عبدالله، وزاد من قلقهما ما أذيع عن سفر عبدالإله الوصي على عرش العراق إلى عمان، فى الوقت الذي يبحث فيه أمر سفر الملك طلال واحتمال إقصائه من الحكم، وقد أخذت الصحف السورية تشن هجومًا كبيرًا على العراق، وتتهمه بالتدخل فى شئون الأردن، ذاكرة أن الوصي على العرش ونوري السعيد يعملان لحساب السياسة البريطانية، واتهم الوصي أيضًا بأن وصيته أوشكت على الانتهاء، وأنه يسعى لوصاية جديدة تمكنه من خدمة الإنجليز .. وفى رسالة من الوزير المفوض بدمشق حسين عيسى إلى وزارة الخارجية المصرية أوضح وجهة النظر السورية تجاه مجلس الوصاية؛ حيث رأت سوريا أن هذا المجلس سوف يخضع لبريطانيا، ويتعاون معها هو وحكومة أبو الهدى للتخلص من الملك طلال بصورة نهائية، وسينتهي الأمر بإقامة عبدالإله أو الأمير نايف وصيًّا على عرش البلاد، وأن الملك طلال ليس مريضًا للحد الذي يمنعه من ممارسة سلطاته.(دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٢، ميكروفيلم ١٠٧). وفى هذا الإطار أشارت إحدى وثائق الخارجية البريطانية إلى أنه يجب تقليل تدخل العواصم العربية وخاصة بغداد فى شئون الأردن F O, (٣٧١/٩٨٩٠٠).

أما بالنسبة لموقف مصر من الأحداث الجارية فقد اختلف عن موقف كل من السعودية وسوريا، فقد ألقت باللوم على بريطانيا والعراق من جانب، والسعودية وسوريا من جانب آخر، حيث إنهم استغلوا التقارب بينهم وبين الأردن، وزادت الجفوة مع العراق وبريطانيا، وأنه إذا استمرت الأوضاع هكذا فلن يفقد الملك طلال العرش وحده، بل سوف يفقده أيضًا ابنه الأمير حسين، وقد دعت مصر الطرفين إلى الكف عن سياسة انتهاز الفرص وخلق المتاعب. وترجع أهداف السعودية فى ذلك للكيد إلى البيت الهاشمي، بينما أرادت سوريا ضمان استمرار تأييد السعودية وتقديم كل معونة لها، وأيضا الكيد إلى العراق التي تناصب نظام أديب الشيشكلي العداء، واستغلال كل فرصة لمنع انضمام شرق الأردن للعراق .. بينما قررت الأردن العدول عن فكرة تأليف مجلس وصاية، بعد موافقة كل من مجلس الأعيان ومجلس الأمة والاكتفاء بتعديل هيئة النيابة التى كانت قائمة عند سفر الملك طلال لباريس، وتتألف هذه الهيئة من: إبراهيم هاشم باشا رئيس مجلس الأعيان، وعبدالرحمن الرشيدات عضو الأعيان، وسليمان بك طوقان وزير الحربية، وستقوم هذه الهيئة بممارسة عملها فى غياب الملك أو حضوره؛ حتى تثبت قدرته طبيًّا على تولي السلطة.(دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٢، ميكروفيلم ١٠٧).

أرسل الوزير المفوض فى عمان عبدالمنعم فهمي فى ١٨ يونية ١٩٥٢ خطابًا إلى وزير الخارجية المصري عبدالخالق حسونة، يخبره عن مقابلته لتوفيق أبو الهدى وتحدثه معه عن سياسة حكومته تجاه مرض الملك طلال، وأخبره أن صحة الملك طلال تستدعي إعفاءه نهائيًّا من الحكم وتنصيب الأمير حسين ولى العهد ملكًا، وإنشاء مجلس وصاية إلى أن يبلغ سن الرشد، ولكن توفيق أبو الهدى أصر على أن يبقى الملك طلال على العرش، وأن يستمر مجلس النيابة فى ممارسة سلطات الملك إلى أن يبلغ الأمير حسين سن الرشد، فيعين نائبًا للملك أو وصيًّا ..قررت حكومة الأردن تأليف لجنة طبية محايدة من الدول العربية، يتوقف مصير الملك طلال على قرارها النهائي، كما أن المناداة بالأمير حسين ملكا على الأردن سيتوقف على هذا القرار أيضًا، فأرسل توفيق أبو الهدى برقية إلى الملك طلال يطلب منه العودة للأردن.(المصري، ١٩٥٢، ص ١).

ثم قرر توفيق أبو الهدى ضرورة السفر إلى سويسرا لمقابلة الملك طلال، وطلب من جلالته ضرورة العودة إلى الأردن، ويبدو أن الملك تردد فى ذلك، ولكن توفيق أبو الهدى أخبره بأنه إذا لم يعد إلى الأردن فإنه سوف يعجز عن خدمته كرئيس للوزراء، وسيجد نفسه مضطرًّا إلى الاستقالة عقب وصوله إلى الأردن(دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٢، ميكروفيلم ١٠٧). وأقنعه بأن يتصرف بما يخدم مصالح الشعب الأردني والبيت الملكي الهاشمي، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التى قد تتخذها حكومة صاحب الجلالة فى عمان (F .O, ٣٧١/٩٨٩٠٣). كما أنه أرسل برقية إلى الوزير المصري المفوض بعمان طلب منه أن يتفق مع طبيب إخصائي فى الأمراض العقلية ليحضر إلى عمان لاستشارته فى حالة الملك، كما طلب من الحكومة المصرية أن تتحمل مصاريف سفر الطبيب وأتعابه فوافق الملك فاروق، وبالفعل سافر كل من الطبيب يوسف بك برادة وكامل بك الخولي فى ١٥ يولية ١٩٥٢ ، ومعنى هذا أن الأردن اكتفت بتقرير الأطباء المصريين حول حالة الملك طلال (دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٢، ميكروفيلم ١٠٧) المتدهورة والتى لا تصلح للقيام بأعباء الحكم نتيجة للاضطرابات النفسية التى كان يعاني منها، حتى شبه مسئول بريطاني مرض الملك طلال بجنون جورج الثالث ملك المملكة المتحدة(Day, ٢٠٠٤, p ٣).

جاء التقرير الطبي الخاص بحالة الملك طلال إلى مصر مؤيدًا لوجهة النظر الأردنية، بأن حالة الملك طلال الصحية متدهورة، وأنه يجب أن يخضع للعلاج فورًا فى إحدى المصحات العلاجية، وبناء على ما جاء فى التقرير وافق الملك فاروق على عزل الملك طلال وكذلك السعودية. وبزوال معارضة

مصر والسعودية تمكن مجلس الأمة الأردني من أن يعلن فى جلسته السرية التى استغرقت ست ساعات تنازل الملك طلال عن العرش والمناداة بالحسين ملكًا. (فرويلة، ١٩٨٦، ص ٨). وقد طلب الملك طلال السفر إلى مصر لتلقي العلاج فيها، وذلك تقديرًا منه للقيادة المصرية فيما فعلته تجاهه، وبالفعل وافق توفيق أبو الهدى على سفر الملك طلال إلى الإسكندرية، وبقي في إحدى المصحات العقلية لتلقي العلاج بها.(رضا، ١٩٩١، ص ٣٢).

أما بالنسبة لموقف الشعب الأردني من عزل الملك طلال وتولي الملك حسين الحكم فقد قابلوا ذلك بكل هدوء وتفهم للأمر (F O, ٣٧١/٩٨٩٠٠).

وعلى الرغم من أن مصر أعطت موافقة بالنية على عزل الملك طلال فإنها كانت موافقة فاترة، اضطرتها إليها الظروف، والدليل على ذلك أنها لم ترسل بعثة لتهنئة الملك حسين بمناسبة اعتلائه العرش فى أوائل مايو ١٩٥٣؛ حيث جاء التتويج فى قصر بسمان مع أسرته، وأخذت الوفود العربية تأتي لحضور الاحتفال كما لم تهنئ مصر فوزى الملقي لتوليه الوزارة الجديدة، فشكا للسفير المصري بأن جميع الدول هنأته ما عدا مصر.(الأهرام، ١٩٥٣، ص ٩).

وقد أكد الملك حسين فى خطاب ألقاه بعد توليه حكم الأردن على مدى الروابط الطيبة التي تربط الشعوب العربية بالأردن (Matusky, Hayes, p ٤٩).

وبعد تولي الملك حسين حكم الأردن بفترة قصيرة تعرضت قرية قبية الموجودة فى القطاع الأردني للاعتداء الإسرائيلي يومي١٤ و ١٥ أكتوبر ١٩٥٣، وقد سارعت الحكومة الأردنية إلى طلب عقد اللجنة السياسية فى عمان لبحث هذا الاعتداء، وبالفعل اجتمعت اللجنة فى ٢١-٢٣ أكتوبر ١٩٥٣ فى عمان، واتخذت قرارات دفاعية ومالية وسياسية لمعالجة الموقف بصورة خاصة، وصدر أمر بالدفاع عن القرى الأمامية، كما رفضت اللجنة أي قرار يصدره مجلس الأمن بشأن دخول الدول العربية فى مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل من أجل الصلح، وأصدر الأمين العام لجامعة الدول العربية بيانًا صحفيًّا أذيع على الرأي العام العربي يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣.(جامعة الدول العربية، ١٩٥١، ص ١١٥-١١٧).

أما بالنسبة للموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على قرية قبية، فقد قامت مصربتقديم المساعدات المالية للأردن، لإعادة بناء القرية التي هدمتها إسرائيل؛ حيث أوصت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية بأن تساهم الدول الأعضاء بمبلغ خمسين ألف دينار، وكان نصيب مصر فى هذه المساهمة ٤٠ فى المائة. (دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، ١٩٥٣، ميكروفيلم ٢٦٢).

ونتيجة للاعتداءات المتكررة على القرى الأمامية للأردن قررت أن تتخذ الاحتياطات اللازمة على طول حدودها مع إسرائيل، وإعادة توزيع الحرس الوطني الأردني الذي يتكون أغلبه من المتطوعين، وقد أبلغت الحكومة الأردنية دول الجامعة بما فيها مصر بأنها لن تتخذ أي قرار بشأن سياستها إزاء مسألة فلسطين أو إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليها إلا بعد التشاور مع الجامعة.(الجمهورية، ١٩٥٣، ص ٢).

وتكررت الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن فى قرية نحالين فى٢٩ مارس ١٩٥٤،عندما قامت قوة من الجيش الإسرائيلي باجتياز خط الهدنة، وتوغلت في أراضي الضفة الغربية حتى وصلت إلى قرية نحالين، حيث ألقت كمية من القنابل على تجمعات السكان، وأسفرت هذه المذبحة عن استشهاد أحد عشر شخصًا وأصيب أربعة عشر، ولم تلق هذه الحادثة أي اهتمام فى مصر بسبب انشغالها بأزمة مارس بين عبدالناصر ومحمد نجيب. وبسبب توالي هذه الاعتداءات الإسرائيلية أرادت الأردن معرفة حجم المساعدات التي سوف تتلقاها من الدول العربية؛ ففى لقاء بين رئيس الوزراء الأردني والسفير المصري

فى عمان دار حديث حول مساعدة مصر المقترحة، والملفت للنظر أن السفير لم يجد ما يرد به على (أبو الهدى) سوى تكرار تصريح صلاح سالم من أن مصر ستتخذ إجراءات عسكرية ليس من الخير الإفصاح عنها وإلا استعد لها الخصم. (جامعة الدول العربية، ١٩٥٤، ص ١٢).

ومن أجل ذلك وافق الملك حسين على قبول مساعدات أجنبية من بريطانيا والولايات المتحدة، ولهذا الغرض أقال فوزي الملقي من منصبه، ويرجع سبب إقالته كما ذكرت الأهرام أنها أول وزارة أردنية تطرد ضباطًا إنجليز من الجيش، باعتبارهم مسئولين عما حدث فى قرية قبية. (الأهرام، ١٩٥٤، ص ١).

ونتيجة لتشجيع مصر لأعمال الفدائيين تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية فى قطاع غزة، واحتجت مصر إثر العدوان الإسرائيلي لدى لجنة الهدنة المشتركة، وذكرت أن إسرائيل عبرت الخطوط المصرية، وردت القوات الإسرائيلية على البيان المصري بأنه تم إطلاق النيران على دوريات إسرائيلية، وأن هذا الاعتداء هو رد عدوان فلم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية عند هذا الحد، وتم إطلاق المدافع على قرية يالوالأردنية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٤ وأضرمت فيها الحرائق، وهدم جانب من جامع القرية، وأصيب ستة أردنيين فى الحوادث.(الأهرام، ١٩٥٤، ص ٢).

ثالثًا- الموقف الأردني من ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وإعلان الجمهورية:

قامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢م كانقلاب عسكري وُجّه ضد الملك فاروق، وهذا ما صرح به معظم قادة ثورة ٢٣ يولية ومنهم جمال عبدالناصر فى مقاله الذي نشرته مجلة التحرير بعد شهر من قيام الثورة، وكان عنوانه كيف دبرنا هذا الانقلاب، كما أنه فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١م خطب أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، قائلا: يوم ٢٣ لم يكن فى خاطرنا بأي حال أن نستولي على الحكم، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة، والقضاء على حكم أعوان الاستعمار، وكنا نعتقد أننا نستطيع أن نحقق الهدف الأساسي من الثورة، وهو إقامة حياة ديمقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب، وهذا ما أكده عبداللطيف البغدادي، أن فكرة تولي السلطة فى البلاد لم تخطر ببال أحد من زملائه.(رمضان، ٢٠٠١، ص ٢٩٤).

وقد صدر البيان الأول للثورة باسم محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة إلى الشعب، وقرأ البيان البكباشي أنور السادات فى الإذاعة المصرية، ومما جاء فى البيان (اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وكان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين، وأما فى فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش .. تولى أمره إما جاهل أو خائن حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدراتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب).(حمروش، ١٩٨٣، ص ٢٠٧).

ومن المبادئ التى نادت بها ثورة ٢٣ يولية: القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين، والقضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش وطني قوي، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.(حمروش، ١٩٨٣، ص ١٧٨).

حاول الملك فاروق الخروج من هذا المأزق فاستدعى "جيفرسون كافرى" Jefferson Caffery سفير أمريكا لمقابلته فى سرايا المنتزه يوم ٢٣ يولية ١٩٥٢ وطلب منه أن يقنع الحكومة البريطانية بالتدخل بقواتها، ويذكر إيدن فى مذكراته: أنه لا يجوز للسفارة البريطانية التدخل لإبقاء فاروق على العرش، لذا فإن السفارة البريطانية لم ترد على السفير الأمريكي ردًّا مشجعًا بعد اتصالات عاجلة،

تمت بين لندن واشنطن كما يقول أنتونى ناتنج فى كتابه "ناصر"، ونفهم من ذلك أن بريطانيا أيدت الثورة أو أعطت الضوء الأخضر لها. (حمروش، ١٩٨٣، ص ٢٢٣).

اختلف قادة ثورة ٢٣ يولية حول مصير الملك فاروق هل يعزل أم يحاكم أم يسجن أم يطرد، فاستقر الرأي على أن يتنازل الملك فاروق عن عرش مصر لابنه الأمير أحمد فؤاد الثاني، وكان من أشد المتحمسين لإعدام الملك فاروق أو محاكمته جمال سالم، بينما كان يعارض هذا الرأي كل من محمد نجيب وأنور السادات وغيرهم، وتم الاتفاق على إرسال علي ماهر باشا إلى قصر رأس التين بالإسكندرية، لتقديم إنذار الجيش للملك لتوقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهرًا ومغادرة البلاد قبل السادسة مساءً، وكان القصر محاصرًا بوحدة عسكرية من الجيش تم إرسالها لتنفيذ خطة العزل.(الجميعي، ١٩٩٢، ص ٢٧٧).

وبالفعل وافق الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثاني، بعد محاولة علي ماهر لدى الملك للتنازل؛ حتى لا تتعرض مصر لحروب أهلية، وذلك لأن الملك فاروق عندما أبلغه علي ماهر بإنذار الجيش له، ذكر بأنه ليس جبانًا وما زال لديه قوات موالية أكثر من الثائرين، وكان للملك فاروق بعض الشروط قبل رحيله وافق عليها قادة الجيش، ومنها أن يصطحب معه زوجته ناريمان وابنه الطفل أحمد فؤاد الثاني وسائر أولاده، وأن يودع على الصورة التي تليق به كملك تنازل عن العرش باختياره، وأن تشترك الحكومة فى وداعه ممثلة في رئيسها، وكذلك القوات المسلحة ممثلة فى قائدها محمد نجيب.(محمد، ١٩٩٦، ص ٦٤).

وقع الملك فاروق على وثيقة التنازل فى صورة أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢، وجاء فى هذه الوثيقة (نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان) ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة، ونزولاً على إرادة الشعب، قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد الثاني، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام علي ماهر باشا، رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه. صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢٦ يولية ١٩٥٢.(رأفت، ١٩٧٨، ص ١١٩).

وكان تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد، قد تطلّب ضرورة تعيين مجلس وصاية عليه، ووفقا للدستور كان لا بدّ من عودة برلمان الوفد المنحل؛ لكي يحلف الأوصياء أمامه اليمين، على أن القوى السياسية المعادية للوفد - وعلى رأسها علي ماهر باشا، الذي عينته الثورة رئيسا للحكومة- سارعت إلى الاعتراض على عودة البرلمان الوفدي، مما دعا وحيد رأفت إلى طلب عرض الناحية الدستورية فى الوصاية على قسم الرأي بمجلس الدولة، وهو ما تم بالفعل، لكن كلاً من سليمان حافظ وعبدالرازق السنهوري تمكنا من حمل الجمعية العمومية لقسم الرأي على إصدار فتوى ضد مجلس النواب الوفدي، وصدر قرار بأغلبية الأصوات تسعة أصوات ضد صوت واحد، وقد سعد ضباط مجلس قيادة الثورة بهذه الفتوى، ولم يعترض عليها سوى نجيب وعبدالناصر.(رمضان، ١٩٩٣، ص ١٣٠-١٣١).

ونصت المادة الجديدة من المرسوم رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك إلى خلف قاصر، يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلاً أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم، وتتوافر فيهم الشروط لتولي هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء، إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة، وهكذا ابتدع نص فكرة الوصاية المؤقتة للعرش تهربًا من فكرة الوصاية الدائمة، وجعل تعيين هيئة الوصاية من اختصاص مجلس الوزراء، وعلى ذلك تم تشكيل هيئة الوصاية المؤقتة من الأمير محمد عبدالمنعم، وبهي الدين بركات، والقائمقام محمد رشاد مهنى، ولم يكد يمضي على تشكيلها إلا حوالي عشرة أسابيع، حتى بدأت الأنباء تنتشر عن خلاف بين قادة الجيش وأحد الأوصياء على العرش، وذلك لما نشرته جريدة

المصري فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٢.(رأفت، ١٩٧٨، ص ١٢٤-١٢٦). وذكر السادات أن سبب هذا الخلاف هو رشاد مهنى؛ لأنه تخيل أنه ما دام وصيًّا على العرش فهو صاحب السيادة (السادات، ١٩٧٩، ص ١٣٩). وقد تناول محمد نجيب مشكلة الوصاية بشيء من التفصيل، وأشار إلى إعفاء رشاد مهنى فى ١٤ أكتوبر؛ لأنه لا يعرف حدود منصبه الذي يحل فيه محل الملك، وقد تجاوز حدود سلطته الدستورية بالتدخل فى شئون تطهير الأحزاب والهيئات السياسية (نجيب، ١٩٨٤، ص ١٥٣).

بنجاح الضباط الأحرار فى ثورة ٢٣ يوليو ووصولهم إلى السلطة بعد تنازل الملك فاروق وتعيين مجلس وصاية مؤقت، بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الأردنية، ولكنها شهدت بعض الهدوء النسبي بين الطرفين، وذلك لانشغال كل منهما فى شئونها الداخلية؛ حيث إن الدوائر الأردنية لم تقدر أهمية ثورة ٢٣ يولية فى بداية الأمر، ولم يصدر عنها ما يفيد تأييدها أو موقفها منها بشكل عام، وكان الموقف الرسمي هو التريث حتى تصبح الأمور أكثر وضوحًا؛ وذلك لانشغال الأردن فى متابعة تطورات أزمة طلال الصحية والأحداث المترتبة على عزله، وبالنسبة للنظام الجديد فى مصر لم يكن لديه دراية كافية بالأوضاع السياسية الإقليمية، ولذلك استمر على نفس السياسة الخارجية للنظام القديم (حافظ، ٢٠٠٣، ص ١٤٢-١٤٣).

أما بالنسبة للموقف الشعبي فى الأردن فقد قوبل حكم الضباط بالانتقاد الشديد من قبل قطاعات واسعة من الجماهير الأردنية، ليس بسبب تناحرهم على السلطة، وإنما بسبب اصطدامهم مع جماعة الإخوان المسلمين، وكان الإخوان قد أسسوا أول شعبة لهم فى أواخر ١٩٤٦ فى شرق الأردن، وذلك عن طريق محمد سعيد رمضان الناشط الإخواني الذى حصل على موافقة الملك عبدالله بتأسيس شعب إخوانية داخل الأردن (رأفت، ١٩٧٨، ١٢٠)؛ حيث أظهر ثقته بأن الإخوان المسلمين سوف يكرسون أنفسهم تمامًا وبشكل مطلق لله. وفى أكتوبر ١٩٤٦ حظيت أنشطة الإخوان فى الضفة الغربية بتأييد رسمي فى مؤتمر للإخوان المسلمين حضره مندوبون من لبنان وفلسطين، وخرج المؤتمر في إطار دعم الأهداف العربية فى فلسطين بالإضافة إلى دعم مصر لخروج الإنجليز، وشدد الإخوان على حقيقة أن هدفهم الأساسي هو خدمة مصالح الملك والدولة، وظهر التعايش بين النظام الملكي والإخوان فى الانتخابات النيابية التى كان يتنافس عليها الإخوان، ويرى Cohen أن الإخوان شكلوا تهديدًا خطيرًا للنظام الهاشمي على الرغم من أنهم دافعوا عنه بالكلام، وتجنبوا أي شكل من أشكال المواجهة المفتوحة معه، لذلك امتنع النظام الملكي الأردني فى فترة لاحقة عن إعطاء الإذن بإنشاء فروع جديدة لهم، وفى هذه الفترة وحتى عام ١٩٥٤ كان الإخوان في مصر يعملون بشكل علني وعلى نطاق أوسع من نظرائهم فى الأردن، على أن العنف السياسي الذى اتسمت به أنشطة الإخوان فى مصر كان غائبًا تمامًا فى الأردن، كما أن الإجراءات الانتقامية الوحشية التى اتخذت ضد الإخوان فى مصر تركت بصماتها على الإخوان فى الأردن وخاصة بعد حادث المنشية ١٩٥٤(Cohen, ٢٠٠٨, p ١١٤-١٥٣).

على أية حال نجد الإخوان أثناء حرب فلسطين يطلبون من الملك فاروق والملك عبدالله الاشتراك فى الحرب، فوافقا حتى يتخلصا منهم خوفا على عرشيهما.(رأفت، ١٩٧٨، ص١٢٠).ومن امتداد نفوذهم، وربما تحالفهم مع بعض القوى الأوربية كبريطانيا.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد حاول بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل من اليوم الثاني للثورة إرسال برقيات ورسائل إلى جمال عبدالناصر، فى محاولة لاحتوائه وإبعاده عن القضية الفلسطينية، وذلك لعدة أسباب منها: إطالة الوقت حتى يستطيع إعادة بناء جيش إسرائيل، واستقطاب أمريكا لجعل ميزان القوى لصالح إسرائيل عسكريًّا، والتدخل بأسلوب مباشر أو غير مباشر لإثارة الفتن بين الدول العربية، والتجهيز والتخطيط لشن حروب مخططة فى الوقت المناسب من وجهة نظر إسرائيل، ولكننا نجد أن

عبدالناصر وزملاءه كانوا يركزون على قضية الجلاء، ولم تكن قضية فلسطين محور اهتمامهم فى ذلك الوقت.(حمزة، ١٩٩٩، ص ٩١-٩٢).

رابعًا- إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وتولي محمد نجيب الحكم وموقف الأردن:

تطورت الأحداث السياسية فى مصر سريعًا؛ فبعد أن استقرت أقدام الثورة، واختفى الصراع بين العرش والأمة؛ ألغت الثورة الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣، وأقامت تنظيمها السياسي الواحد، ممثلاً فى هيئة التحرير أولاً، ثم الاتحاد القومي ثانيًا، والاتحاد الاشتراكي ثالثًا، واستبدلت بدستور ١٩٢٣- الذي يوزع السلطة بين الملك والأمة - دستور فترة الانتقال، الذي جعل السيادة العليا فى يد قائد الثورة، وركز السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى يد مجلس الوزراء، وتلته دساتير وضعت السلطة كلها من الناحية الفعلية فى يد رئيس الجمهورية، وأعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣، وعُيّن محمد نجيب كأول رئيس جمهورية لمصر (رأفت، ١٩٧٨، ص ١٣٦- ١٤٦) بعد إرغامه على ترك القيادة العامة للقوات المسلحة كطلب مجلس قيادة الثورة (السادات، ١٩٧٩، ص ١٣٩).

كما خصص قصر عابدين ليكون مقرًّا لرئاسة الجمهورية، وأطلق عليه اسم القصر الجمهوري، وتم إلغاء الألقاب المدنية، ومصادرة أموال أسرة محمد علي، وتحويل هذه الثروات الطائلة إلى مجلس سمّي "مجلس الخدمات". وقد كرست هذه الأموال لبناء مدارس ووحدات صحية فى مختلف القرى، وعلى حد تعبير خالد محيي الدين فى مذكراته "أن هذا المشروع كان بالغ الأهمية، وقد نقل مصر كلها نقلة حضارية هامة؛ حيث وجدت فى كل قرية تقريبًا وخلال عدة سنوات مدرسة ووحدة صحية" (محيي الدين، ١٩٩٢، ٢٣٩).ويذكر السادات أن ما بني من مدارس فى سنة واحدة قدر ما بني من مدارس خلال ٢٠ سنة (السادات، ١٩٧٩، ص ١٤٢). وخصص لرئيس الجمهورية مبلغ ستة آلاف جنية سنويًّا، فقام محمد نجيب بالتنازل عن نصف راتبه طوال مدة حكمه للإسهام في المشروعات الجديدة، وأنواع الإصلاح المختلفة، وقال فى رسالة بعث بها إلى وزير المالية والاقتصاد "وأقر لو كنت أملك من الموارد الخاصة ما يكفي لنفقاتي الفردية لتنازلت عن آخر مليم من مرتبي" (نجيب، ١٩٨٤، ص ١٩٧). وكان لذلك رد فعل طيب لدى جماهير الشعب المصري، بينما أثار حفيظة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات بينهما وحدوث أزمة مارس ١٩٥٤، ولم يكن للأردن أي موقف من هذه التطورات في شئون مصر الداخلية؛ وذلك لانشغالها فى أمورها الداخلية (الجميعي، ١٩٩٢، ص ٢٨١).

كما تقبلت بريطانيا النظام الجمهوري في مصر حين أعلنه قادة الثورة؛ حيث إن النظام الملكي في مصر فقد كل مبرر لوجوده على حسب اعتقاد بريطانيا؛ لأنها لو كانت تريد استمراره لقاومت حركة الضباط الأحرار ومنعت عزل فاروق عن العرش، حيث سبب النظام الملكي للحكومة البريطانية الكثير من المتاعب، فقد اضطرت مرتين لخلع الجالس على العرش: المرة الأولى الخديو عباس حلمي الثاني ١٨٩٢-١٩١٤، والمرة الثانية الملك فاروق ١٩٣٦-١٩٥٢، ولكنها تراجعت فى اللحظة الأخيرة بعد رفض مصطفى النحاس خلع الملك فاروق وموافقته على تشكيل الوزارة.(رمضان، ٢٠٠١، ص ٢٧٨-٢٧٩).

وكانت مشكلة تحرير البلاد من السيطرة الأجنبية وجلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس من أهم القضايا التى واجهت الثورة، وكانت المشكلة الثانية التى ارتبطت بالجلاء مسألة السودان، وكان تمسك مصر بوحدة وادي النيل سببًا فى تعثر المفاوضات المصرية البريطانية- التى لعب الإخوان المسلمون دورًا فيها منذ فبراير ١٩٥٣ قبل خلافهم مع عبدالناصر (جوهر، ١٩٧٦، ص ٤٧)- وذلك لأن بريطانيا كانت تخشى على مصالحها فى السودان، ولذا قرر قادة ثورة يولية الفصل بين مشكلة الجلاء، وتقرير مصير السودان فى مفاوضاته مع الجانب البريطاني، وذلك بأن يترك للشعب السوداني الحرية فى تقرير مصيره، إما بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر، ومن أجل ذلك عقدت حكومة الثورة عدة

اجتماعات فى القاهرة مع زعماء الأحزاب السودانية، وفى ٢ نوفمبر ١٩٥٣ أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الحكومة البريطانية أكدت فيها حق السودانيين فى ممارسة الحكم الذاتي، واستمرت المباحثات بين الطرفين حتى تم توقيع اتفاق بين حكومة الثورة والحكومة البريطانية فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان.(أنيس، ١٩٦٤، ص٣٥٥).

وفى أوائل عام ١٩٥٤ قرر الملك حسين زيارة مصر، وذلك فى محاولة منه انتهاج سياسة جديدة وهى التودد للدول العربية وعلى رأسها مصر، وذلك بناءً على دعوة من محمد نجيب سبق أن أرسلها مع البكباشي أركان حرب جمال عبدالناصر الملحق العسكري، لدعوة جلالة الملك حسين لزيارة مصر فى منتصف يناير ١٩٥٤، ولكن نتيجة للصراع الذي احتدم بين محمد نجيب وعبدالناصر على السلطة فيما عرف باسم أزمة مارس ١٩٥٤، وما صاحبها من اضطرابات حالت دون زيارة الملك حسين لمصر، في حين نجد الملك حسين لم يصدر أي بيان أو تعليق يؤيد فيه، فريقًا على حساب الآخر، ولكن لزمت الأردن فى هذه الفترة الصمت عما يحدث فى مصر.(الجمهورية، ١٩٥٣، ص ٦. Matusky, Hayes, p ٤٩).

والمعروف أن هذه الأزمة بدأت عندما أحس محمد نجيب أن عبدالناصر يتعمد الظهور فى مختلف وسائل الإعلام على أنه الرجل الأول فى الثورة (جوهر، ١٩٧٦، ص ١٨) عند ذلك طالب محمد نجيب بمزيد من السلطات باعتباره رئيسًا للجمهورية، ولكن مجلس قيادة الثورة رفض ذلك باعتبار نجيب عضوًا من أعضائه يتساوى معهم فى السلطات، فتقدم محمد نجيب باستقالته فى ٢٢ فبراير ١٩٥٤، ولكن مجلس قيادة الثورة لم يوافق عليها إلا فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤، وعندما أذيع نبأ استقالته فى الإذاعة المصرية ونشر البيان فى الصحف المصرية، انطلقت الجماهير فى المدن والقرى مطالبين بعودة محمد نجيب، واستمرت مظاهراتهم ثلاثة أيام، ويذكر سامي جوهر أن هذه المظاهرات من تدبير الإخوان المسلمين، وشهدت القاهرة أعنف المظاهرات حتى قرر مجلس قيادة الثورة العدول عن موقفه تجاه محمد نجيب، فعاد للحكم مرة أخرى.(رأفت، ١٩٧٨، ص ١٥٨. جوهر، ١٩٧٦، ص ٥٠). وخلال هذه الأيام نشر بيان مجلس قيادة الثورة الذى تضمن قبول الاستقالة، وذكر البيان أن اللواء محمد نجيب طلب أن يكون له حق الاعتراض على أي قرار يجمع عليه أعضاء مجلس الثورة، وطلب أن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم وسلطة الموافقة على ترقية الضباط؛ أي أنه طالب بسلطة فردية مطلقة وأن المجلس حاول بكافة الطرق الممكنة إقناعه بالرجوع عن طلبه هذا الذي يعود بالبلاد إلى حكم الفرد المطلق، ولكنه عجز عن إقناعه عجزًا تامًّا (جوهر، ١٩٧٦، ص ١٨)، بينما يذكر نجيب فى مذكراته أنه لم يطلب سلطات مطلقة، ولكنه ببساطة كان يطلب الحد الأدنى الضروري لممارسة مهامه " (نجيب، ١٩٨٤، ص ٢٢٥). وفى ٢٨ فبراير خرجت المظاهرات فرحة بعودة محمد نجيب، واتجهت إلى ميدان الجمهورية، وحاول البوليس فضها فأصيب عدد من المواطنين، وفى ٢ مارس قامت سلطات البوليس الحربي باعتقال ١١٨ شخصا بينهم ٤٥ من الإخوان المسلمين، وقد تعرضوا لأبشع عمليات التعذيب داخل السجن الحربي، وفى ٢٥ مارس تم الإفراج عن جميع أعضاء الإخوان، وبدأت الجماعة تستأنف نشاطها من يوم ٢٦ مارس (جوهر، ١٩٧٦، ص ٥١-٥٢).

ثم تلى ذلك صدور قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ التى تنص على إنشاء جمعية تأسيسية تبدأ عملها فى يولية ١٩٥٤، وإقرار مشروع لجنة الخمسين الذي يقرر أن يكون الحكم جمهوريًّا، وجاءت هذه القرارات مفاجئة للجميع سواء لأنصار الثورة أو معارضيها، فلم يتقبلها أحد، ولحقتها قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ التى نصت على قيام الأحزاب، وانتخاب الجمعية التأسيسية لإقرار الدستور الجديد، مع حل المجلس فى ٢٤ يولية ١٩٥٤، وانتخاب الجمعية التأسيسية رئيسًا للجمهورية. وبمجرد أن علمت الجماهير المصرية بهذه القرارات الجديدة التى تسمح بعودة الحياة البرلمانية مرة أخرى، حتى خرجت فى مظاهرات فى

شوارع القاهرة خاصة العمال، وتأزم الموقف بين نجيب وعبدالناصر، وقد حاول الملك سعود الذي كان موجودًا أثناء هذه الأحداث تهدئة الأوضاع بين الطرفين بوساطته فى علاج هذا الموقف العصيب، فأصدر مجلس قيادة الثورة قرار تأخير تنفيذ قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية الفترة الانتقالية فى العاشر من يناير ١٩٥٦، وثانيًا تشكيل مجلس وطني، ومنذ هذه اللحظة أصبح محمد نجيب رئيسًا رمزيًّا، وليس له أى سلطة فعلية.(جمال الدين، ٢٠٠٨، ص ١٧٩).

وعادت حركة التصادم من جديد بين محمد نجيب وعبدالناصر عندما تم توقيع اتفاقية الجلاء يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بدون علم محمد نجيب؛ حيث وقعها من الجانب المصري جمال عبدالناصر وعن الجانب البريطاني أنطوني هيد وزير الحربية البريطانية، والمعروف أن الولايات المتحدة لعبت دورًا كبيرًا فى تقريب وجهات النظر بين الطرفين، حينما عادت المفاوضات بين الجانبين من جديد بعد قيام الثورة يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣، ثم توقفت ٨ مايو ١٩٥٣ حينما زار دالاس وزير الخارجية الأمريكية القاهرة، وحاول إعادة الثقة بين الطرفين(قمحة، ٢٠٠٢، ص ١٨١).

وعندما عرضت قضية مصر فى إحدى جلسات جامعة الدول العربية سارعت الدول العربية الأعضاء فى مجلس الجامعة وأعلنت حق مصر فى الجلاء؛ حيث قدمت اللجنة السياسية التابعة للمجلس توصية خاصة أعلنت فيها تأييد مصر وأن قضية مصر قضية العالم العربي بأسره، لذلك تؤكد اللجنة السياسية تأييدها المطلق للقضية المصرية، وفى هذه الجلسة لم يحضر مندوب الأردن ولم يشترك فى تقديم هذه التوصية. وقد كان الموقف الرسمي أكثر ترددًا تجاه تأييد القضية المصرية لذلك امتنعت الأردن عن إرسال وزير خارجيتها للمشاركة فى أعمال اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية، وذلك بعد اقتراح إدراج قضية مصر على جدول أعمال اللجنة؛ حتى لا تضطر الأردن لاتخاذ مواقف مؤيدة لمصر تعارض مصالحها مع بريطانيا، وقد نفى السفير الأردني بالقاهرة عوني عبدالهادي ذلك مؤكدًا أن توفيق أبو الهدى قد اعتذر عن الحضور؛ لأن البرلمان الأردني سوف يعقد جلسة استثنائية لمناقشة الميزانية، ولكن سرعان ما تغير الموقف عندما ظهرت موافقة بريطانيا على الجلاء، فى ذلك الوقت سارعت الحكومة الأردنية بإصدار تصريح رسمي جاء فيه تأييدها لقضية مصر، وأنها تعتبر الجلاء حقًّا مشروعًا، ودعت بريطانيا لحل القضية حلاً عادلاً.(جامعة الدول العربية، ١٩٥٣، ص ٤٧٨).

قامت الجماهير الأردنية بالتعبير عن تأييدها لمصر عبر الصحافة، التى رفعت عنها قيود الرقابة، فقد قوبل بيان تشرشل الذي ألقاه فى مجلس العموم البريطاني فى مايو ١٩٥٣ الخاص بوقف المحادثات بسخط شديد من قبل الشعب الأردني، الذي دعا حكومته لتأييد مصر فى قضيتها، كذلك عقد مجلس النواب الأردني جلسة غير عادية لمناقشة البيان، وأصدر بيانًا اعتبر فيه تصريحات تشرشل معادية للعرب، ودعا البيان الحكومات العربية دعم القضية المصرية (حافظ، ٢٠٠٣، ص ١٣٤ - ١٣٥).

زار وفد مصري الأردن بقيادة الصاغ صلاح سالم ومعه مسئول الشئون العربية فتحي الديب، وذلك بعد زيارته لسوريا أثناء انتخاباتها فى سبتمبر ١٩٥٤، وعقد الطرفان الاتفاق العسكري لتطويق إسرائيل، ووصل الوفد إلى عمان، واستقبل رسميًّا، وتم اللقاء مع الملك حسين بقصره طبقًا للمراسم الملكية، وانفرد الصاغ صلاح سالم بجلسة ثنائية؛ حيث قام الصاغ بشرح أهداف الزيارة، وأهمية التوصل لموقف عربي فى مواجهة التحديات التى تواجه الدول العربية، وأوضح له أهمية تعاون الدول المحيطة بإسرائيل في اتفاق عسكري لإتمام تطويقها والحد من أطماعها الاستعمارية، كما أخبروه بقبول سوريا الفكرة، واستعداد حكومتها للارتباط فى هذا التعاون العسكري. (الديب، ٢٠٠٠، ص ١٤٩- ١٥١).

أما بالنسبة لموقف الملك حسين ورئيس وزرائه فكان معارضًا لأي ارتباط للأردن فى مثل هذا الاتفاق، مبررًا رفضه بأن هذا الاتفاق العسكرى يتطلب أموالاً طائلة لإعادة تنظيم الجيش الأردني المتاخم

للحدود مع إسرائيل، وأن توفير هذه الأموال ليس فى مقدرة مصر أو الأردن أو أي بلد عربي آخر، وإمعانًا فى تمييع الموقف أعد للوفد المصري برنامجًا لزيارة الجبهة المواجهة لإسرائيل ولمعسكرات الجيش الأردني، وصاحب الملك حسين الوفد بنفسه ومعه الجنرال جلوب، وفهم الوفد المصري من ذلك أن الملك يؤكد أن الوجود البريطاني بالأردن قديم، ولن يسمح باتخاذ أي خطوة تمثل خطورة على كيان إسرائيل التى ساهمت بريطانيا فى إقامتها على أرض فلسطين (الديب، ٢٠٠٠، ص ١٥١). خاصة وأن جلوب قد عمل كثيرًا على تعزيز حدود الأردن مع إسرائيل، كما أنه أراد أن يوضح أن الجيش الأردني قوي وقادر فى حدود إمكانياته وولائه أولاً وأخيرًا للملك حسين، ونتيجة لهذا الموقف أطلق عبدالناصر آلته الدعائية ضد الملك عام ١٩٥٥ ، حتى وصف الحسين بالخائن للقضية العربية وبأنه دمية للجنرال جلوب (Matusky, Hayes, p ٥٣).

كما أقام السفير المصري بالأردن اللواء محمد سيف الدين حفل استقبال للوفد المصري دعا إليه بعض القيادات الوطنية والسياسية الأردنية والفلسطينية، وبعد المحادثات معها أكدت هذه القيادات ترحيبها بفكرة الحزام القوي حول إسرائيل، وأنه رغم عدم فاعلية تأثيرهم على الملك وحكومته، ولكنهم سيبذلون جهدهم لتغيير موقف الحكومة المعارض لارتباط الأردن بهذا الاتفاق(الديب، ٢٠٠٠، ص ١٥٢).

وكان لتوقيع الاتفاق النهائي للجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ردود أفعال كبيرة فى مصر؛ حيث عارضت جماعة الإخوان المسلمين الاتفاقية؛ لأنها تضر بمصالح مصر والدول العربية عامة، كما عارضها محمد نجيب الذي لم يكن على علم بتوقيعها، كما أن الشعب المصري لم يرحب بها. (حمروش، ١٩٨٣، ص ٣٥٦).

ومن المآخذ التي أخذت على اتفاقية الجلاء أنها أعطت الإنجليز الحق فى العودة لاحتلال القناة إذا هوجمت إحدى الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك، الذي عقد ضمن نطاق الجامعة العربية أو على تركيا، ولم يكن لهم هذا الحق من قبل، وتركيا كثيرة الأحلاف والأعداء معًا، مما يربطنا - ويربط الدول العربية معا - بالمعسكر الغربي فى كل حرب، كما أن الاتفاق اعترف للإنجليز بقناة السويس كقاعدة عسكرية، وأباح لهم احتلال أجزاء منها، فاعترفوا بشرعية القاعدة، مع أن معاهدة ١٩٣٦ لا تعطيهم الحق فى إنشائها؛ حتى لا يتعللوا الآن بوجودهم.(رمضان، ١٩٩٣، ص ١٢٨).

وبمناسبة توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراره بتهنئة مصر، وفى هذه الجلسة هنأ الشيخ عبدالله الإبراهيم سفير المملكة السعودية بمصر وكذلك نديم الدمشقية الوزير المفوض والقائم بأعمال السفارة اللبنانية، وأيضًا السيد نجيب الراوي السفير العراقي، فاجتمعت جميع الدول العربية بما فيهم مندوب الأردن على وجوب تهنئة مصر، وقام السيد سامي أبو الفتوح وكيل سفير الخارجية المصرية بتقديم الشكر لجميع الدول العربية لمعاونتها لمصر وتأييدها لقضيتها.(جامعة الدول العربية، ١٩٥٤، ص ١٠-١٤).

وبعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا وأثناء الاحتفال الذى أقيم بالمنشية فى الإسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ تعرض جمال عبدالناصر لمحاولة اغتيال أثناء إلقاء خطابه احتفالاً بتوقيع الاتفاقية؛ حيث أُطلق عليه ثماني رصاصات ولم تصبه أي منها، واستغل هذه الحادثة، وقام بإصدار الأمر بإلقاء القبض على عدد كبير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وأصدرت محكمة الشعب برئاسة جمال سالم ضدهم أحكامًا بالإعدام أو المؤبد لمرتكبي الحادثة، وتم حل الجماعة، كما تقرر عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ (رأفت، ١٩٧٨، ص ١٩٦).وتحديد إقامته بفيلا زينب الوكيل – زوجة النحاس باشا – بالمرج تحت حراسة مشددة، وأعلن عبدالناصر فى الصحف عدم محاكمة محمد نجيب، وغلق الموضوع لتفويت الفرصة على أعداء البلاد، ويعلق سامي جوهر على حادثة

الاغتيال بقوله "قد تكون محاولة حقيقية أو مدبرة، وقد تكون محاولة فردية أو بتدبير من جماعة الإخوان المسلمين، ولكن الذي ثبت أن عبدالناصر استغلها فى تحقيق ثلاثة أهداف: ١- تكوين زعامة شعبية لنفسه ٢- التخلص من محمد نجيب إلى الأبد ٣- القضاء على جماعة الإخوان المسلمين التى ساندته فى بدء الثورة (جوهر، ١٩٧٦، ص ٨٢). ووصف محمد نجيب هذه الحادثة بالمسرحية فى محاولة لتحويل عبدالناصر إلى بطل شعبي. (نجيب، ١٩٨٤، ص ٥٠)

على أية حال قرر أعضاء مجلس جامعة الدول العربية تهنئة جمال عبدالناصر على نجاته من حادث المنشية، وتمنى له جميع الأعضاء - بما فيهم الأردن - أن يحفظه الله، وأن يستمر فى مواصلة جهوده (جامعة الدول العربية، ١٩٥٤، ص ١٥).

وقد أثار قرار حل جماعة الإخوان المسلمين فى أكتوبر ١٩٥٤ جماهير الأردن، فقام الإخوان الموجودون بالأردن بتوزيع منشورات ينددون فيها بموقف الحكومة المصرية ويتهمونها باختلاق واقعة حادثة المنشية، كما قاموا بإرسال برقيات احتجاج للحكومة المصرية، وتنظيم مظاهرات أمام مقر السفارة المصرية فى عمان هتفت بسقوط ناصر. (حافظ، ٢٠٠٣، ص ١٤٤-١٤٥).

أما بالنسبة لموقف الحكومة الأردنية فقد أيدت قرار الحكومة المصرية بحل الجماعة فى أكتوبر ١٩٥٤، رغم أن الحكومة لم تصدر بيانًا رسميًّا بذلك، بل قامت بأعمال تؤكد ذلك، وقد صادرت المنشورات الموجهة ضد مصر، وقامت بتأمين مبنى السفارة المصرية فى عمان، وقام أبو الهدى شخصيًّا بالاتصال بمرشد جماعة الإخوان فى الأردن عبدالرحمن خليفة، وطلب منه الكف عن المظاهرات المعادية لمصر، وقامت الأردن بالتحري عن الإخوان الهاربين من مصر إليها ومنهم عبدالمنعم عبدالرءوف، وقام البوليس الأردني بتزويد السفارة المصرية بكشوف بأسماء المنتمين إلى الإخوان فى الأردن، وكان لهذا الموقف صداه الطيب لدى القاهرة، فحرص جمال عبدالناصر على أن ينقل السفير المصري فى عمان إبراهيم سيف الدين تحيات عبدالناصر الشخصية، وتقديره لموقف الملك حسين وحكومته لما أبدوه من تعاون فى هذه الأزمة. (حافظ، ٢٠٠٣، ص ١٤٦).

خاتمة

من خلال البحث نستخلص عدة نتائج توضح طبيعة العلاقات بين مصر والأردن:

أولاً- لم تكن العلاقة بين مصر والأردن على عهد الملك عبدالله قوية، وقد أثبتت الأحداث والوثائق أن موالاته للجانب البريطاني قد أفقدته ثقة كثير من زعماء وملوك الدول العربية، ومنها مصر محل الدراسة، واتضح ذلك بشكل كبير عقب مقتله، وما أثير حول تولي الأمير طلال الحكم بعده، ومدى تخوف بريطانيا من اتجاه طلال نحو تحسين العلاقات الأردنية بالدول العربية.

ثانيًا- بدأت العلاقات المصرية الأردنية تأخذ بعدًا جديدًا فى عهد الملك طلال، الذى حاول تحريك المياه الراكدة فى جامعة الدول العربية عندما أيد مصر فى قضية الجلاء وبحث مشكلة فلسطين، كما حاول التقرب أكثر من خلال موافقته على توقيع اتفاقية الضمان الجماعي عكس والده الملك عبدالله، ونظرًا لظروفه الصحية وقصر مدة حكمه اتسمت العلاقات بين الجانبين بالهدوء النسبي.

ثالثًا- لم تتغير العلاقات كثيرًا فى بداية عهد الملك حسين الذى تولى الحكم بعد عزل والده الملك طلال بسبب مرضه، ويبدو أن الساسة المصريين لم يرحبوا به ملكًا، ومع ذلك وقفت مصر بجانب الشعب الأردني أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على قرية قبية، الأمر الذى يعكس مدى اهتمام مصر بالشعب الأردني بغض النظر عن قبوله الملك الجديد من عدمه.

رابعًا- حفلت ثورة ٢٣ يولية بأحداث كثيرة داخل مصر؛ إذ تغير النظام الملكي إلى الجمهوري وهو ما لم يحدث في الأردن، ورغم هذه الأحداث كان موقف الحكومة الأردنية التريث فى تأييد الثورة بينما لم يرحب الشعب الأردني بقادة الثورة الجدد.

خامسًا- بدأت العلاقات تتجدد بعد استقرار الأحوال فى مصر وتعيين محمد نجيب أول رئيس لها عبر دعوة محمد نجيب للملك حسين لزيارة مصر وقبول حسين للفكرة لكن تأزم الموقف فى مصر – أزمة مارس ١٩٥٤- حال دون إتمام الزيارة، وكان التوتر فى العلاقة بين الجانبين واضحًا عندما ترددت الأردن فى تأييد حق مصر فى الجلاء؛ حتى لا تتأثر علاقتها مع بريطانيا، وعندما وافقت بريطانيا على الجلاء سارعت الحكومة الأردنية بتأييدها لمصر، وبدأت العلاقة بين مصر والأردن تسير فى خط شبه مستقيم، وهذه العلاقة ستتغير لاحقًا فى عهد عبدالناصر، وستتسم بالعدائية فى كثير من الأحيان لمعارضة الأردن السياسة المصرية الرامية لعدم الدخول فى أحلاف عسكرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة.

أ- وثائق وزارة الخارجية المصرية بدار الوثائق المصرية.

١. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، بشأن الأحداث الأخيرة فى الأردن وأثرها فى سوريا، ١٩٥٢/٦/٤، المف الرابع، ميكروفيلم ١٠٧، الكود الارشيفي ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٨.

٢. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الارشيف السري الجديد، تأليف هيئة النيابة بدلا من مجلس الوصاية، ٧ يونيه ١٩٥٢، ملف ٤، ميكروفيلم ١٠٧، الكود الارشيفي٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٨.

٣. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الارشيف السري الجديد، خطاب موجه الى وكيل وزارة الخارجية المصري، ٤ يونيه ١٩٥٢، ملف ٤، ميكروفيلم ١٠٧، الكود الارشيفي ٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨.

٤. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الارشيف السري الجديد، رسالة من المفوضية الملكية المصرية بعمان إلى وكيل وزراة الخارجية المصري، ٣ يونيو ١٩٥٢، الملف ٤، ميكوفيلم ١٠٧، الكود الارشيفي ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٨.

٥. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الارشيف السري الجديد، رسالة الوزير المفوض بدمشق الى وزارة الخارجية بخصوص موقف سوريا من مجلس الوصاية، ملف ٤، ميكروفيلم ١٠٧، الكود الارشيفي٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٨

٦. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الارشيف السري الجديد، رسالة من الوزير المفوض بعمان إلى وزير الخارجية المصري، ١٨ يونيه ١٩٥٢، ملف ٤، ميكروفيلم ١٠٧، الكود الارشيفي٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٨.

٧. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الارشيف السري الجديد، مساعدة مصر للاردن فى اعادة بناء قرية قبية، ١٧ أكتوبر ١٩٥٣، ميكروفيلم ٢٦٢، الكود الارشيفي ٠٠٧٨-٠٣٩٥٦٨

٨. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الارشيف السري الجديد، موقف مصر من الاحداث الأخيرة فى الأردن، ملف ٤، ميكروفيلم ١٠٧، الكود الارشيفي٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٨.

٩. دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، المكاتبات المتبادلة بشأن تعديل المحلق الثالث المصري البريطاني بشأن السودان واتفاق ٣ نوفمبر ١٩٥٣، الكود الارشيفي ٠٠٧٨- ٠١١٠٣١، الجمهورية: ١٩٥٣/١٢/٧، ع ١.

ب- وثائق جامعة الدول العربية.

١. جامعة الدول العربية: دور الاجتماع العادى السادس عشر بمجلس جامعة الدول العربية، ٢٩ مارس ١٩٥٢ – ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ملحق رقم ٦، الجلسة الخامسة، ٢١ سبتمبر ١٩٥٢.

٢. جامعة الدول العربية: دور الاجتماع العادي الثاني والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ – ١١ ديسمبر ١٩٥٤، الجلسة الأولى، ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤.

٣. جامعة الدول العربية: دور الاجتماع العادي الحادى والعشرين، بمجلس جامعة الدول العربية، ٣١ مارس ١٩٤٥ إلى ٩ سبتمبر ١٩٥٤، تقرير عن أعمال الامانة العامة بين الدورتين العشرين والواحد والعشرين.

٤. جامعة الدول العربية: دور الاجتماع العادي الحادى والعشرين، بمجلس جامعة الدول العربية، ٣١ مارس ١٩٤٥ إلى ٩ سبتمبر ١٩٥٤، الجلسة الاولي، ٣١ مارس ١٩٥٤.

٥. جامعة الدول العربية: دور الانعقاد الثامن عشر لمجلس جامعة الدول العربية، مارس ١٩٥٣، الجلسة الرابعة، ٩ مايو ١٩٥٣.

ثانيا: الوثائق المنشورة.

-الوثائق البريطانية

١- Records Of Gordan ١٩١٩-١٩٦٥, Volume ٧: ١٩٥٠-١٩٥٣.

(F O, ١٠٢٣/١/٥٠).

(F O, ٣٧١/٩٨٩٠٣).

(F O, ٣٧١/٩٨٩٠٠).

(F O: ٣٧١/٨٢٧٠٧).

ثالثا: الدوريات.

١. الأهرام: ١٩٥٤، ١٩٥٣

٢. الجمهورية: ١٩٥٣، .

٣. المصري: ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣.

رابعا: الرسائل الجامعية.

١- حافظ، فاطمة أحمد أحمد: ٢٠٠٣، العلاقات المصرية الاردنية ١٩٤٨- ١٩٥٨، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس - مصر.

٢- محمد، سيد عبدالرحيم: ١٩٩٦، سياسة مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية - مصر.

خامسا: المراجع العربية.

١. أنيس، محمد وآخرون: ١٩٦٤، *المجتمع العربي والثورات التحريرية فى الوطن العربي*، ط ٤، القاهرة، دار النهضة العربية.

٢. جمال الدين، محمود محمد: ٢٠٠٨، *من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥١ – ١٩٥٦ عرض تحليلي للاحداث*، القاهرة، دار الفكر العربي.

٣. الجميعي، عبدالمنعم ابراهيم الدسوقى: ١٩٩٢، *مصر فى التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨-١٩٧٣*، ط ١، مطبعة الجبلاوى.

٤. جوهر، سامي: ١٩٧٦، *الصامتون يتكلمون عبدالناصر ومذبحة الإخوان*، ط ٦، المكتب المصري الحديث.

٥. حمروش، أحمد: ١٩٨٣م ،*قصة ثورة ٢٣ يوليو* ١٩٥٢، ط ٣، ج ١، القاهرة، مكتبة مدبولى.

٦. حمزة، عبدالمنعم: ١٩٩٩، *أسرار مواقف وقرارات الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض*، القاهرة، مطبعة نيوسافوى.

٧. الديب، فتحي: ٢٠٠٠، *عبدالناصر وتحرير المشرق العربي*، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

٨. رأفت، وحيد: ١٩٧٨، *فصول من ثورة ٢٣ يوليو*، ط ١، القاهرة، دار الشروق.

٩. رضا، ممدوح: ١٩٩١، *مذكرات الملك طلال شاهد على خيانة الاسرة الهاشمية*، ط ٢، الزهراء للاعلام العربي.

١٠. رمضان، عبدالعظيم: ١٩٩٣، *تاريخ مصر والمزورن*، ط ١، القاهرة، الزهراء للاعلام العربي.
١١. رمضان، عبدالعظيم: ٢٠٠١، *قضايا فى تاريخ مصر المعاصر*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٢. السادات، أنور: ١٩٧٩، *البحث عن الذات قصة حياتي*، ط ٣، المكتب المصري الحديث.
١٣. فرويلة، أبو بكر إبراهيم: ١٩٨٦، *الأردن فى عهد الحسين*، مطبعة نور الأمل.
١٤. قمحة، أحمد ناجي: ٢٠٠٢، *ثورة يوليو والاستقلا الوطني*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة.
١٥. محي الدين، خالد: ١٩٩٢، *الآن أتكلم*، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

سادسا: المراجع الأجنبية:

١. Cohen, Amnon; ٢٠٠٨, Political Parties in The West Bank under the Jordanian regime, ١٩٤٩-١٩٦٧, cornell univ, press.
٢. Day, Peter: ٢٠٠٤, The Madness of King Talal, Histort today.
٣. Matusky, Gregor, and Hayes, John P: King Hussein, new york.
٤. Salibi, Kamal: ١٩٩٣, The Modern History of Jordan, landon and new york, I, B, Tauris.

List of sources and references

First: unpublished documents.

A- The documents of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs at the Egyptian Archives.

١. The National Archives: The Ministry of Foreign Affairs, the new secret archive, on the recent events in Jordan and their impact on Syria, ٤/٦/١٩٥٢, the fourth file, microfilm ١٠٧, archive code ٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨.

٢. National Archives: Ministry of Foreign Affairs, New Secret Archive, Created by the Prosecution Authority instead of the Trusteeship Council, June ٧, ١٩٥٢, File ٤, Microfilm ١٠٧, Archive Code٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨.

٣. The National Archives: The Ministry of Foreign Affairs, the new secret archive, a letter addressed to the Egyptian Undersecretary of the Ministry of Foreign Affairs, June ٤, ١٩٥٢, file ٤, microfilm ١٠٧, archive code ٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨.

٤. The National Archives: The Ministry of Foreign Affairs, the new secret archive, a letter from the Egyptian Royal Commission in Amman to the Egyptian Undersecretary of the Ministry of Foreign Affairs, June ٣, ١٩٥٢, File ٤, MyFilm ١٠٧, Archive Code ٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨.

٥. The National Archives: The Ministry of Foreign Affairs, the new secret archive, the letter of the Minister Plenipotentiary of Damascus to the Ministry of Foreign Affairs regarding Syria's position on the Trusteeship Council, file ٤, microfilm ١٠٧, archive code٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨

٦. The National Archives: The Ministry of Foreign Affairs, the new secret archive, a letter from the Minister Plenipotentiary of Oman to the Egyptian Minister of Foreign Affairs, June ١٨, ١٩٥٢, file ٤, microfilm ١٠٧, archive code٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨.

٧. The National Archives: The Ministry of Foreign Affairs, the new secret archive, Egypt's assistance to Jordan in rebuilding the village of Qibya, October ١٧, ١٩٥٣, Microfilm ٢٦٢, Archive Code ٠٣٩٥٦٨-٠٠٧٨

٨. National Archives: Ministry of Foreign Affairs, the new secret archive, Egypt's position on recent events in Jordan, file ٤, microfilm ١٠٧, archive code ٠٣٥٦٦٨-٠٠٧٨.

٩. The National Archives: The Ministry of Foreign Affairs, exchanged correspondences regarding the amendment of the third Egyptian-British annex on Sudan and the November ٣, ١٩٥٣ agreement, Archive Code ٠٠٧٨-٠١١٠٣١, Republic: ١٢/٧/١٩٥٣, No.

B - The documents of the League of Arab States.

١. The League of Arab States: The Role of the Sixteenth Ordinary Meeting of the Council of the League of Arab States, March ٢٩, ١٩٥٢ - September ٢٣, ١٩٥٢, Supplement No. ٦, Fifth Session, September ٢١, ١٩٥٢.

٢. The League of Arab States: The role of the twenty-second ordinary meeting of the Council of the League of Arab States, October ٣٠, ١٩٥٤ - December ١١, ١٩٥٤, first session, October ٣٠, ١٩٥٤.

٣. The League of Arab States: The Role of the Twenty-first Ordinary Meeting of the Council of the League of Arab States, March ٣١, ١٩٤٥ to September ٩, ١٩٥٤, a report on the work of the General Secretariat between the twenty and twenty-first sessions.

B - The documents of the League of Arab States.

٤. The League of Arab States: The Role of the Twenty-first Ordinary Meeting at the Council of the League of Arab States, March ٣١, ١٩٤٥ to September ٩, ١٩٥٤, First Session, March ٣١, ١٩٥٤.

٥. The League of Arab States: The Eighteenth Session of the Council of the League of Arab States, March ١٩٥٣, Fourth Session, May ٩, ١٩٥٣.

Second: the published documents.

British documents

١-, Records Of Gordan ١٩١٩-١٩٦٥, Volume ٧: ١٩٥٠-١٩٥٣.

.(F O, ١٠٢٣/١/٥٠)

.(F O, ٣٧١/٩٨٩٠٣)

.(F O, ٣٧١/٩٨٩٠٠)

.(F O: ٣٧١/٨٢٧٠٧)

Second: the periodicals.

Al-Ahram: ١٩٥٤, ١٩٥٣

٢. The Republic: ١٩٥٣,

٣. Al-Masry: ١٩٥١, ١٩٥٢, ١٩٥٣.

Fourth: University theses.

١- Hafez, Fatima Ahmed Ahmed: ٢٠٠٣, Egyptian-Jordanian Relations ١٩٤٨-١٩٥٨, Master Thesis, unpublished, Faculty of Arts, Ain Shams University.

٢- Muhammad, Syed Abdel Rahim: ١٩٩٦, Egypt's Arab Politics ١٩٥٢-١٩٧٠, an unpublished master's thesis, Institute for Arab Research and Studies.

Fifthly: Arabic references.

١. Anees, Muhammad and others: ١٩٦٤, The Arab Society and the Liberation Revolutions in the Arab World, ٤th Edition, Cairo, Arab Renaissance House.

٢. Jamal al-Din, Mahmoud Muhammad: ٢٠٠٨, from the contemporary history of Egypt ١٩٥١ - ١٩٥٦, an analytical presentation of events, Cairo, Arab Thought House.
٣. Al-Jumaiy, Abdel-Moneim Ibrahim El-Desouky: ١٩٩٢, Egypt in Modern and Contemporary History ١٧٩٨-١٩٧٣, ١st Edition, El-Gabalawy Press.
٤. Johar, Sami: ١٩٧٦, The Silent Speaking of Abdel Nasser and the Brotherhood Massacre, ٦th Edition, The Modern Egyptian Office.
٥. Hamroush, Ahmed: ١٩٨٣ AD, The Story of the Revolution of ٢٣ July ١٩٥٢, ٣rd Edition, C١, Cairo, Madbouly Library.
٦. Hamzah, Abdel Moneim: ١٩٩٩, The Secrets of King Hussein's Positions and Decisions Between Supporters and Opponents, Cairo, NewSavoy Press.
٧. Al-Deeb, Fathi: ٢٠٠٠, Abdel-Nasser and Tahrir Al-Mashreq, Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
٨. Raafat, Wahid: ١٩٧٨, chapters from the ٢٣rd of July Revolution, ١st floor, Cairo, Dar Al-Shorouk.
٩. Rida, Mamdouh: ١٩٩١, King Talal's Memoirs, a Testament to the Betrayal of the Hashemite Family, ٢nd Edition, Al Zahraa for Arab Media
١٠. Ramadan, Abdel Azim: ١٩٩٣, History of Egypt and Al-Mazouran, ١st Edition, Cairo, Al-Zahraa for Arab Media.
١١. Ramadan, Abdel Azim: ٢٠٠١, Issues in Contemporary Egyptian History, Cairo, The Egyptian General Book Authority.
١٢. Sadat, Anwar: ١٩٧٩, The Search for Self, The Story of My Life, ٣rd Edition, The Modern Egyptian Office.
١٣. Fruila, Abu Bakr Ibrahim: ١٩٨٦, Jordan in the Era of Al-Hussein, Nour Al-Amal Press.
١٤. Qamha, Ahmed Nagy: ٢٠٠٢, The July Revolution and National Independence, Center for Political and Strategic Studies, Cairo.
١٥. Mohieddin, Khaled: ١٩٩٢, now I speak, ١st floor, Al-Ahram Center for Translation and Publishing.

Sixth: Foreign References:

١. Cohen, Amnon; ٢٠٠٨, Political Parties in The West Bank under the Jordanian regime, ١٩٤٩-١٩٦٧, cornell univ, press.
٢. Day, Peter: ٢٠٠٤, The Madness of King Talal, Histort today.
٣. Matusky, Gregor, and Hayes, John P: King Hussein, new york.
٤. Salibi, Kamal: ١٩٩٣, The Modern History of Jordan, landon and new york, I, B, Tauris.

The Egyptian - Jordanian Political relations ١٩٥١-١٩٥٤

Sabah Samir Hamza

Teaching Assistant

History Department - Girls College - Ain Shams University

E-mail

SabahSamir.Hamza@Women.asu.edu.eg

A.pr.DR/ Aydaa El Sayed Slima A.pr.DR/ Magda Mohamed Hammoud

Abstract:

This research deals with the nature of the Egyptian-Jordanian political relations in the period from ١٩٥١ to ١٩٥٤, an important period in the history of the two countries that witnessed many political events that affected the course of internal incidents and their repercussions on the relations between Egypt and Jordan. We deal with this through four elements, the first revolving around Egypt's position on King Talal assuming power after the killing of King Abdullah, and the development of events and relations between the two sides, and deals with the second element: the removal of King Talal and King Hussein assuming power, and clarifies Egypt's position on this isolation, As for the third element: it talks about the Jordanian position on the ٢٣ July ١٩٥٢ revolution in Egypt, and for the fourth element: it dealt with Jordan's position on abolishing the monarchy, declaring the republic and choosing Muhammad Naguib as the first president of Egypt, as well as clarifying its position on the March ١٩٥٤ crisis. The research concluded with several results. Most notably, the clarification of the political relationship between the two countries, which was characterized by relative calm during the research period, and the researcher followed the method of historical and analytical research that relies on dealing with and analyzing events And compared to each other.

Key words

١. *Farouk*
٢. *Relationships*
٣. *Trusteeship*
٤. *Talal*
٥. *Collective*